



www.hrw.org



معالي المهندس أحمد بن سليمان الراجحي

وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في السعودية

طريق الإمام سعود بن عبد العزيز بن محمد الفرعي مخرج 9

حي المغزات - الرياض

المملكة العربية السعودية

16 يونيو/حزيران 2025

معالي المهندس أحمد بن سليمان الراجحي،

وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية

السعودية: رسالة مشتركة من منظمات حقوقية ونقابات عمالية في اليوم العالمي لعاملات وعمال المنازل تدعو إلى خطوات ملموسة لحماية حقوقهم بشكل فعال

تحية وبعد،

نكتب إليكم في اليوم العالمي لعاملات وعمال المنازل لنحتكم على الاعتراف بالدور الحيوي الذي يؤديه 4 ملايين عاملة و عامل منزليين أجنب، منهم 1.2 مليون امرأة، في دعم الحياة الاقتصادية والأسرية والاجتماعية في السعودية، والمساعدة في تحقيق رؤية 2030. وندعوكم إلى اتخاذ تدابير عاجلة وملموسة لمنح عاملات وعمال المنازل حماية متساوية بموجب قانون العمل، كخطوة أولى نحو إنهاء فصلهم الفعلي عن المجتمع السعودي بسبب القيود الصارمة على حريتهم في التنقل وعزلتهم الناتجة عن ذلك.

تدعم العديد من منظماتنا هؤلاء النساء – فهن أخواتنا، وصديقاتنا، وجاراتنا – بعد عودتهن من السعودية والخليج. كثيراً ما نسمع القصص نفسها عن الإرهاق الشديد والعزلة، وظروف المعيشة المهينة، والانتهاكات القاسية والجنائية - اللفظية، والجسدية، والجنسية - على أيدي أصحاب العمل خلف الأبواب المغلقة. ويعود جزء كبير من هذه الانتهاكات إلى الصور النمطية السلبية عن النساء من أفريقيا، وجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا، وهي أنماط من الانتهاكات وليست حوادث معزولة، كما أظهر بحث أجرته منظمة العفو الدولية مؤخراً. نقرّ بالإصلاحات المحدودة التي أجرتها حكومتكم على نظام الكفالة كجزء من رؤية 2030.

لكن العديد من هذه الإصلاحات لم تُطبّق على عاملات المنازل نظراً لاستبعادهن من الحماية التي يقرها نظام العمل المكفولة لغيرهن من العمال، حيث يحتاج معظمهن في الواقع إلى إذن صاحب العمل لتغيير وظائفهن أو مغادرة البلاد، ما يُفاقم المخاطر الحقوقية المتعددة التي تتعرض لها هذه القوى العاملة النسائية بشكل معتاد. في نهاية المطاف، لا يزال نظام الكفالة قائماً، ما يسمح بشكل مباشر بالعمل القسري، ويُعزّز الاستغلال، ويديم العنصرية الممنهجة. عندما تسافر النساء إلى السعودية للعمل المنزلي اليوم، فإنهن كمن يشتري ورقة يانصيب، إذ يأملن أن يحالفهن الحظ في العمل في منزل يكون فيه صاحب العمل على استعداد لإظهار العدالة والاحترام لعمالهن بما يتجاوز ضمانات القانون حالياً.

ورغم أن اللوائح المحدثة لعمال وعاملات المنازل في 2023 تُقدم معايير أعلى بشأن ساعات العمل وظروفه، إلا أنها أقل من الحماية التي يوفرها نظام العمل. وبدون التطبيق الفعال من خلال المراقبة والتفتيش، من المرجح أن تظل هذه اللوائح عملياً بلا فائدة إلى حد كبير.

رغم جهود التواصل السابقة – بما فيها رسالة من منظمة العفو الدولية تُسلط الضوء على أنماط الانتهاكات هذه، وتطلب معلومات عن الإصلاحات القانونية ذات الصلة – لم يتم تلقي أي رد رسمي. ويثير غياب الرد القلق، ويهدد بتقويض الالتزامات العلنية بالنهوض بحقوق المرأة والعمال الأجانب.

يصادف يوم 16 يونيو/حزيران 2025 مرور 14 عاماً على اعتماد اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189 بشأن العمال المنزليين. لقد طال انتظار أن تبادر السعودية – التي تستضيف أحد أكبر تجمعات العمال المنزليين الأجانب – إلى التصديق على هذا المعيار الدولي وتطبيقه. يدل هذا التقاعس على إهمال التدقيق الجدي في استغلال العاملات والعمال المنزليين الوافدين. كما أن التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190 بشأن العنف والتحرش وتنفيذها أمر أساسي لضمان الحماية الشاملة لحقوق عاملات المنزل. وبينما يتعين على حكومات بلدان العمال الأجانب الأصلية بذل المزيد من الجهود لحماية العمال الذين يهاجرون ويساهمون كثيراً في بلادهم من خلال التحويلات المالية، فإن حكومة السعودية تتحمل المسؤولية الأساسية عن معاملة جميع المقيمين في المملكة.

كنقطة بداية، وكحد أدنى، ينبغي أن تُمنح عاملات المنازل حماية قانونية متساوية مع جميع العمال الآخرين، وذلك بأن يشملن نظام العمل السعودي. إضافة إلى ذلك، ينبغي للحكومة السعودية توجيه رسالة قوية مفادها عدم التساهل مع الانتهاكات بعد الآن، رسالة تسهم في توازن ميزان القوى بين عاملات المنازل وأصحاب العمل من خلال فرض إجراءات صارمة للمراقبة والتفتيش ومحاسبة الجناة. وأخيراً، نحث حكومتكم على إلغاء نظام الكفالة بالكامل، بما يضمن لجميع العمال الوافدين حرية تغيير وظائفهم ومغادرة البلاد دون إذن.

بدون إصلاحات شاملة وتطبيق صارم، ستستمر الانتهاكات ضد العاملات المنزليات المهمشات دون الإبلاغ عنها أو محاسبتها، وستظل ظروف معيشتهم و عملهم في السعودية مزرية. قد لا تحظى عاملات المنازل بمكانة بارزة في استعدادات حكومتكم لكأس العالم 2034، لكن عملهن خلف الأبواب المغلقة دعامة أساسية لجزء كبير من المملكة. ينبغي ألا يُهملنَ – فهن يستحقّونَ الكرامة، والحماية القانونية، والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

أرايز آند ثرايف أفريقيا (Arise & Thrive Africa)

إيكويديم (Equidem)

تريس كينيا (Trace Kenya)

جفاري جاتا سوليوشن (JSS)

سيرفايفر نيتورك كينيا (Survivors Network Kenya)

سيند أس هوم كينيا (Send Us Home Kenya)

فيرسكوير (Fairsquare)

القسط لحقوق الإنسان

كوديها (Kudheiha)

منظمة العفو الدولية في كينيا

مؤسسة آزادي (Azadi Foundation)

هيومن رايتس ووتش